

أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ويشمل تنافسية 140 دولة حول العالم تقرير التنافسية العالمية 2015-2016: مستوى الإنتاجية "الجديد والطبيعي" للدول ينبئ بفترات عدم استقرار للاقتصاد العالمي

- أظهرت نتائج تقرير التنافسية العالمية 2015-2016 أن الدول بحاجة إلى رفع مستوى الإنتاجية لمعالجة مشكلة تباطؤ النمو العالمي وارتفاع معدلات البطالة المتواصلة.
- وفقاً للتقرير فإن الفشل في تعزيز القدرة التنافسية يعرض المرونة التي تتمتع بها الأسواق إلى الركود والأزمات.
- تعمل كلاً من سويسرا وسنغافورة والولايات المتحدة على رعاية واحتضان الابتكارات والمواهب، ما يضعهم على رأس قائمة مؤشر التنافسية العالمي، الذي يصنّف اقتصاد 140 دولة.
- للاطلاع على كامل التقرير، والبيانات المصورة (إنفوغرافيك)، ومقاطع الفيديو، والكثير غيرها، يرجى الضغط [هنا](#)

جنيف، سويسرا، 30 سبتمبر 2015: كشفت نتائج تقرير التنافسية العالمية 2015-2016 الصادر اليوم عن المنتدى الاقتصادي العالمي بأن الفشل في تبني سياسات إصلاحية هيكلية طويلة الأمد لتعزيز مستوى الإنتاجية وتحرير المواهب الريادية، أدى إلى الإضرار بقدرة الاقتصاد العالمي على تحسين مستويات المعيشة، وحل معضلة ارتفاع مستوى البطالة المتواصل، وتأمين المرونة الكافية لمواجهة موجات الركود الاقتصادي في المستقبل.

ويعد التقرير بمثابة عملية تقييم سنوية للعوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار في اقتصاد أكثر من 140 دولة حول العالم، وقد أظهرت نتائج التقرير لهذا العام وجود علاقة ما بين الدول التي تتمتع بقدرة تنافسية عالية، والدول التي صمدت أمام الأزمة الاقتصادية العالمية أو تلك التي تعافت بوتيرة سريعة من أثارها. أما الفشل، ولاسيما من جانب الأسواق الصاعدة، في تحسين القدرة التنافسية منذ موجة الركود الاقتصادي الأخيرة، فإنه يشير إلى إمكانية تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمات مستقبلية قد تكون تداعياتها وعواقبها عميقة وطويلة.

وأشارت نتائج مؤشر التنافسية العالمي (GCI) لوجود صلة وثيقة ما بين القدرة التنافسية والاقتصادية للدول، والتي تؤدي إلى احتضان واستقطاب وتعزيز ودعم المواهب، وهي الميزة التي تتمتع بها الدول التي احتلت المراكز المتقدمة في هذا التصنيف. كما كشف المؤشر أنه في الكثير من الدول الأخرى، هناك عدد قليل جداً من الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على تعليم وتدريب عالي الجودة، فضلاً عن أن أسواق العمل فيها ليست مرنة بما فيه الكفاية.

ووفقاً للتقرير فقد احتلت سويسرا المركز الأول على سلم ترتيب مؤشرات التنافسية العالمي، وذلك للسنة السابعة على التوالي، حيث أن أدائها القوي في جميع الفئات الرئيسية الـ 12 للمؤشر عكس مرونة اقتصادها الكبير تجاه الأزمات وتداعياتها اللاحقة. في حين لا تزال سنغافورة تحتل المركز الثاني والولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث. أما ألمانيا فقد تحسن موقعها بارتقائها إلى المركز الرابع، بينما قفزت هولندا ثلاث مراتب لتشغل المركز الخامس. وحافظت كلاً من اليابان وهونغ كونغ على مراكزهما، حيث احتلتا المركزين السادس والسابع على التوالي. وترجعت فنلندا إلى أدنى ترتيب لها حتى الآن بوصولها إلى المركز الثامن، تلتها السويد بالمركز التاسع. وشغلت المملكة المتحدة المركز العاشر ضمن قائمة أكثر 10 اقتصادات تنافسية في العالم.

مؤشر التنافسية العالمي	الدولة/الاقتصاد	مؤشر التنافسية العالمي
2015		2016
→ 1	سويسرا	1
→ 2	سنغافورة	2
→ 3	الولايات المتحدة	3
↑ 5	ألمانيا	4
↑ 8	هولندا	5
→ 6	اليابان	6
→ 7	هونغ كونغ	7
↓ 4	فنلندا	8
↑ 10	السويد	9
↓ 9	المملكة المتحدة	10

أما على صعيد القارة الأوروبية، فقد حققت كلاً من إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا خطوات كبيرة في سبيل تعزيز قدراتهم التنافسية، فنظراً للسياسات الإصلاحية التي اتبعتها كلاً من إسبانيا وإيطاليا من أجل تحسين أدائهما في الأسواق، فقد تمكن كلاهما من الارتقاء بمركزين وستة مراكز على التوالي. وعلى نحو مماثل، قامت كل من فرنسا التي حلت في المركز الـ 22، والبرتغال التي حلت في المركز الـ 38 بجملة تحسينات على سوق المنتجات والعمل، وذلك على حساب أدائهما الضعيف في عدة مجالات أخرى. بينما حافظت اليونان على ترتيبها الـ 81 لهذا العام، وذلك استناداً على البيانات التي تم جمعها قبل قبولها لحزمة مساعدات الإنقاذ في شهر يونيو الماضي. ولا تزال مشكلة تأمين مصادر التمويل تشكل تهديداً مشتركاً لجميع الاقتصادات، كما أنها تعتبر أكبر عائق على مستوى المنطقة يقف أمام فتح باب الاستثمار.

وبالمقابل، نجد أن التراجع أو الركود هما التياران السائدان على مستوى كبرى الأسواق الصاعدة، ومع ذلك، نجحت هذه الأسواق في تسجيل عدة نقاط مضيئة ومتميزة، فقد أنهت الهند خمس سنوات من التراجع بقفزة مذهلة نقلتها 16 مركزاً نحو الأعلى لتحل المركز الـ 55، في حين عادت جنوب أفريقيا لتحتجز مكانها ضمن قائمة أفضل 50 اقتصاداً عالمياً، حيث تقدمت سبع مراتب لتشغل المركز الـ 49. ومن جهة أخرى، أدى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وفقدان الثقة بالمؤسسات العامة إلى تراجع تركيا إلى المركز الـ 51، وكذلك البرازيل إلى المركز الـ 75، وهي التي سجلت إحدى أكبر التراجعات في هذا السوق. أما الصين، التي حافظت على مركزها الـ 28، فلا تزال الدولة الأكثر قدرة على المنافسة ضمن هذه المجموعة من الاقتصادات، إلا أن افتقارها للقدرة على الارتقاء بترتيبها يظهر التحديات التي تواجهها في سبيل تعزيز ورفع مستوى اقتصادها.

وعلى صعيد القارة الآسيوية، شهدت الاقتصادات الصاعدة والنامية تيارات تنافسية إيجابية، وذلك رغم جملة التحديات والفوارق الإقليمية البينية العميقة التي تواجه المنطقة. فعلى الرغم من الأداء الجيد للصين ومعظم دول جنوب شرق آسيا، إلا أن دول جنوب آسيا ومنغوليا (المركز الـ 104) لازالت تحتل مراكز متأخرة. كما أن أكبر خمسة أعضاء ضمن رابطة

دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي ماليزيا (المركز الـ 18 بارتقائها مرتبتين)، وتايلاند (المركز الـ 32 بتراجعها مرتبة واحدة)، وإندونيسيا (المركز الـ 37 بتراجعها أربع مراتب)، والفلبين (المركز الـ 47 بارتقائها خمسة مراتب)، وفيتنام (المركز الـ 56 بارتقائها 12 مرتبة)، جميعها تحتل مراكز ضمن النصف الأفضل من الترتيب العام لمؤشر التنافسية العالمي.

أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقد انعكس أثر نهاية دورة السلع العظمى بشكل كبير على اقتصادات تلك المناطق، وهي التي لازالت تعاني من تداعياتها على مسيرة النمو. لذا، فإن إبداء مستوى أكبر من المرونة ضد الأزمات الاقتصادية المستقبلية بحاجة إلى تطبيق سلسلة من الإصلاحات والاستثمارات على البنية التحتية والمهارات والابتكارات. ولازالت تشيلي التي حلت في المركز الـ 35 تتربع على عرش التصنيف الإقليمي لدول المنطقة، وتليها مباشرةً بنما في المركز الـ 50، وكوستاريكا في المركز الـ 52. أما أكبر اقتصادين في المنطقة، والممثلين بكولومبيا والمكسيك، فقد تقدم ترتيبهما إلى المركزين 61 و 57 على التوالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت النتائج متباينة حيث أعتلت قطر ترتيب دول المنطقة باحتلالها المركز الـ 13، متقدمةً بذلك على دولة الإمارات العربية المتحدة التي حلت في المركز الـ 16، وذلك على الرغم من أن قطر لا تزال أكثر عرضة للخطر من جارتها بسبب استمرار انخفاض أسعار الطاقة، وقلة تنوع مصادر اقتصادها. ويتناقض هذا الأداء القوي بشكل صارخ مع أداء دول شمال أفريقيا الذي تنصدر ترتيبه المغرب بالمركز الـ 72، وأداء دول بلاد الشام الذي تقوده الأردن باحتلالها المركز الـ 64. وفي ظل الصراع الجيوسياسي والتهديدات الإرهابية، يتوجب على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التركيز على تطبيق السياسات الإصلاحية الفعالة لمعالجة بيئة الأعمال، وتقوية القطاع الخاص.

وكشف التقرير أن اقتصاد دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية لازال ينمو بنسبة تقارب الـ 5%، إلا أن قدرتها التنافسية والإنتاجية لا تزال منخفضة، وهي مشكلة يتوجب على دول تلك المنطقة العمل على حلها، وخاصةً في ظل مواجهتها لموجات تقلب أسعار السلع الأساسية، وقلة تدفق المستثمرين الدوليين، والنمو السكاني. وتحافظ موريشيوس على تصدرها لقائمة الاقتصادات الأكثر تنافسية بين دول المنطقة باحتلالها المركز الـ 46، تليها جنوب أفريقيا بالمركز الـ 49، ورواندا بالمركز الـ 58. في حين صنفت كل من كوت ديفوار (المركز الـ 91) وإثيوبيا (المركز الـ 109) بكونهما أفضل دول المنطقة تطبيقاً لسياسات الإصلاح.

وقال البروفيسور كلاوس شواب، المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي: "تعمل الثورة الصناعية الرابعة على تسهيل صعود صناعات ونماذج اقتصادية جديدة ورائدة، في ظل التراجع السريع لغيرها من الصناعات. لذا، فإن الحفاظ على القدرة التنافسية في إطار هذا المشهد الاقتصادي الجديد سيتطلب التركيز بدرجة أكبر من أي وقت مضى على الدوافع الرئيسية لعجلة الإنتاجية مثل تعزيز قدرات المواهب والابتكارات".

من جانبه قال خافيير سالاس-آي-مارتن، أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا: "يشكل الوضع الطبيعي والجديد لبطء عجلة نمو الإنتاجية تهديداً خطيراً على الاقتصاد العالمي، كما أنه يؤثر بشكل خطير على قدرة العالم في معالجة التحديات

الرئيسية، بما فيها البطالة والتفاوت في مستوى الدخل. وتتمثل أفضل الطرق المتاحة أمام القادة لمعالجة هذه المشكلة في تحديد أولويات تطبيق السياسات الإصلاحية والاستثمارية في العديد من المجالات، مثل الابتكار وأسواق العمل، الأمر الذي من شأنه تحرير طاقات المواهب الريادية، والسماح لرأس المال البشري بالازدهار".

- انتهى -

ملاحظات للسادة للمحررين:

يستند ترتيب تنافسية الدول في تقرير التنافسية العالمية إلى مؤشر التنافسية العالمي الذي حدده المنتدى الاقتصادي العالمي للمرة الأولى عام 2004. ويتم احتساب درجات المؤشر في إطار تعريف التنافسية بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدولة، وذلك عن طريق جمع البيانات العامة والخاصة المتعلقة بنحو 12 فئة أساسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية، والتي تكوّن جميعها صورة شاملة للوضع التنافسي للدولة. وتضم الدعائم الـ 12 للمؤشر: المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم الجامعي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، وتطور الأعمال والابتكار.

يمكن قراءة تقرير التنافسية العالمية 2015-2016 عبر الرابط: <http://wef.ch/gcr15>

لتحميل التصنيف الكامل لمؤشر التنافسية العالمية (بصيغة Excel و PDF)

لمتابعة أعمال المنتدى على موقع تويتر: <http://wef.ch/twite> و <http://wef.ch/livetweet> عبر الهاشتاغ #GCR15

انضم لصفحة المنتدى في موقع الفيسبوك: <http://wef.ch/facebook>

لقراءة نشرات المدونة التابعة للمنتدى: <http://wef.ch/blog>

لاستعراض الفعاليات المستقبلية للمنتدى: <http://wef.ch/events>

للاشتراك بالنشرات الإخبارية للمنتدى: <http://wef.ch/news>

نبذة عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

يعد المنتدى الاقتصادي العالمي منظمة دولية مستقلة تسعى لتعزيز الواقع العالمي عبر تمكين تفاعل قطاعات الأعمال، والسياسة، والقطاع الأكاديمي، والمفكرين وصناع القرار لتشكيل أجنداث عالمية وإقليمية وأجنداث للقطاعات الصناعية. وتأسس المنتدى كمنظمة غير ربحية في عام 1971، ويقع مقره الرئيس في مدينة جنيف السويسرية. ولا يرتبط المنتدى بأي مصالح سياسية أو يوالي حزب أو قومية محددة. للمزيد من المعلومات حول المنتدى الاقتصادي العالمي، الرجاء زيارة: www.weforum.org

للمزيد من المعلومات الإعلامية، الرجاء التواصل مع:

مونیکا فحيمي، المدير الإعلامي، المنتدى الاقتصادي العالمي

البريد الإلكتروني: monica.fahmi@weforum.org ، الهاتف المتحرك: +41 79 540 79 21



World Economic Forum, 91-93 route de la Capite, CH-1223 Cologny/Geneva
Tel. +41 (0)22 869 1212, Fax +41 (0)22 786 2744, <http://www.weforum.org>